دور الافتراض في تحديد قضايا المستقبل الممكنة

يوسف حمامي*، أحلام عبد الله**

* طالب دراسات عليا (ماجستير)، قسم الفلسفة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب

** قسم الفلسفة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب

الملخص

هَدَف البحثُ إلى دراسة دور الافتراض في تحديد صدق قضايا المستقبل الممكنة أو كذبها ، وتوضيح كيف أن أرسطو اعتمد على مبدأ ثلاثي القيم في أثناء افتراضه للقضايا المستقبلية الممكنة، فهي برأيه تقف في الوسط بين الصدق والكذب، في حين التزم كل من الفلاسفة الميغاريين والرواقيين بمبدأ ثنائي القيم، في افتراضهم للقضايا المستقبلية.

كلمات مفتاحية: المستقبلات الممكنة، الافتراض، مبدأ ثنائي القيم، مبدأ ثلاثي القيم.

ورد البحث للمجلة بتاريخ 2018/10/15

قبل للنشر بتاريخ 12/ 2018/11

The Role of Assumption in Determining Possible Future Issues

Yousef Hammami *, Ahlam Abdullah**

* Postgraduate Student (MSc), Dept. of Philosophy, Faculty of Arts and Humanities, University of Aleppo

** Dept. of Philosophy, Faculty of Arts and Humanities, University of Aleppo

Abstract

The purpose of the research was to examine the role of the assumption in determining the credibility or falsity of potential future issues, and to explain how Aristotle adopted a tripartite principle with the assumption of potential future issues. In his view, they stand in the middle between truth and lying, whereas the Meghars and the Maronite philosophers committed themselves to a bipartite principle in their assumption of future issues.

Keywords: potential future issues, the assumption, a bipartite principle, a tripartite principle.

Received 15 /10 /2018
Accepted 12/11 /2018

المقدمة:

المستقبلات الممكنة هي القضايا التي نفترض إمكانية حصولها في المستقبل، حيث يستخدم الافتراض هنا في طرح القضايا الممكنة للتأكد من صحتها، أو عدم صحتها[1]. يوضح لنا المعجم الفلسفي أن "الفرض على نوعين: إحداهما انتزاعي، وهو إخراج ما هو موجود في الشيء من القوة إلى الفعل، ولا يكون الواقع مخالفاً للمفروض، وثانيهما اختراعي، وهو اختراع ما ليس بموجود في الشيء أصلاً ويكون الواقع مخالفاً للمفروض"[2]. الفرض الانتزاعي يطابق معنى الممكن عند أرسطو ، ذلك أن الممكن عنده هو الذي يكون ممكن الوجود وغير مستحيل الوجود أي الذي يمكن أن ينتقل من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل، بينما ذهب الفلاسفة الميغاريين والرواقيين إلى أن الممكن هو الذي لا تمنع ظروفه الخارجية والداخلية من الوجود أي ما هو ليس ممتنع الوجود، وما يحدد صدق الممكن هو تحققه الواقعي وما صدق تحققه في الماضي يكون صادقاً تحققه في المستقبل، إذا توافرت له الشروط الموضوعية، وهنا نلاحظ النظرة الحتمية في المذهبين الرواقي والميغاري.

لقد انطلق بحثنا من التساؤلات التالية: ما الافتراض؟ وما القضايا المستقبلية الممكنة؟ وكيف نفترض إمكانية تحققها؟ هل يرتبط صدق القضية المنطقية المستقبلية بطبيعتها الداخلية، أم الخارجية؟ أم أن إمكانية تحققها مرتبط ببعدها الزماني؟

سنحاول الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال تسليط الضوء على المحاولات التي قام الفلاسفة بها لتحديد دور الافتراض في تحديد صدق أو كذب قضايا المستقبل الممكنة، وذلك عند كل من أرسطو، وديدور كرونس، وفيلون الميجاري، وكريسيبوس. ولكي نحقق الهدف الأساسي من البحث قمنا بتقسيمه إلى أربعة أقسام:

1- في القسم الأول درسنا المستقبلات الممكنة عند أرسطو، والقواعد التي اعتمد عليها في تحديد صدق القضايا المستقبلية الممكنة.

1- **أبو العزم** عبد الغني، 2013م- **المعجم الغني**. مفهرس حسب الحرف الأول للكلمة، فهرسة وتنسيق فواز زكارنة، (حرف الفاء).

2- **صليبا** جميل، 1982م- **المعجم الفلسفي**. بيروت، دار الكتاب اللبناني، ج2، ص142-143.

2- أما القسم الثاني بحثنا في المستقبلات الممكنة عند ديدور كرونس، ووضحنا الحركة المفترضة للقضية المنطقية ضمن سياقها الزمني.

3- في القسم الثالث بحثنا في المستقبلات الممكنة عند فيلون الميجاري، وكيف اعتمد على الظروف الخارجية الظاهرة وعلى الطبيعة الداخلية للأشياء لتحديد إمكان حدوثها.

4- أما القسم الرابع فقد خصصناه لبحثنا المستقبلات الممكنة عند كريسيبوس، وكيف اعتمد على العوامل الخارجية لتحديد صدق القضية أو كذبها

أما منهج البحث فهو يتماشى مع موضوع الدراسة الذي فرض علينا أساساً الاعتماد على التحليل والتركيب، فقمنا بتحليل النسق المعرفي للنصوص ومن ثم عمدنا إلى تركيبها للحصول على نظرة شاملة ومتكاملة لموضوع البحث.

أولاً- المستقبلات الممكنة عند أرسطو:

بحسب أرسطو هناك أهمية كبيرة لزمن القضية إن كان ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً، لأنه يحدد صدق القضية أو كذبها، فإذا كان للقضية الممكنة الصدق أو الكذب في الماضي فهي ممكنة الصدق أو الكذب في المستقبل.

يضع أرسطو أربعة احتمالات في القضايا المستقبلية المفترضة وهي:

1- أن تكون القضيتان المستقبلتان صادقتين معاً.

2- أن نكون القضيتان المستقبلتان كاذبتين معاً.

3- أن تكون إحدى القضيتين المستقبلتين صادقة والأخرى كاذبة على وجه التحديد.

4- أن تكون إحدى القضيتين المتناقضتين صادقة والأخرى كاذبة[1]دون تحديد.[2]

في الاحتمال الرابع لا يعتمد أرسطو على مبدأ عدم التناقض لأن القضايا المستقبلية لم تقع بعد لذلك الاحتمال الأول والثاني ممكنان وغير متناقضين، ولذلك

1- أي دون تحديد أيهما الصادقة وأيهما الكاذبة.

2- انظر: **علي أبو خليل** السيد أحمد السعيد، 2014- **نظرية الموجهات الزمنية في المنطق العربي وتقييمها في دراسات نيقولا ريشر**. دراسة تحليلية نقدية، كلية الآداب، جامعة المنصور، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفلسفة ص38.

يقول أرسطو في كتاب العبارة: "إن المعاني الجزئية المستقبلية فليس يجري الأمر فيها على هذا المثال، وذلك أنه إن كان كل إيجاب أو سلب إما صادقاً أو كاذباً، فواجب في كل شيء أن يكون موجوداً أو غير موجود، فإن قال قائل في شيء من الأشياء: إنه سيكون وقال آخر لا، فمن البيّن أنه يجب ضرورة أن يصدق أحدهما إن كان كل إيجاب فصادق أو كاذب"[1]. إن لم تقع الواقعة فهي ممكنة ومحتملة، أما إذا وقعت فهي تقبل الصدق أو الكذب، فالقضية المستقبلية المفترضة لا تحدد من خلال مبدأ عدم التناقض، بينما مبدأ ثنائي القيم يطبق على القضايا المنطقية التي حدثت في الماضي أو الحاضر فقط.

ليس من الممكن إذاً تطبيق مبدأ ثنائي القيم على القضايا المستقبلية لأنها لم توجد بعد، وعدم وجودها يمنعنا من إقرار الحكم بصدقها أو كذبها.

"فالمبدأ القائل بأن النفي أو الإثبات هما بالضرورة إما صادق أو كاذب، يظل قائماً طالما أن الأمر يتعلق بمقدمات عامة (كلية أو جزئية)، وحتى بمقدمات جزئية عندما تدور حول الماضي أو الحاضر، ولكن الحال لا يبدو هو نفسه بالنسبة إلى المستقبلات التي تدور حول الجزئيات لأن تطبيق هذا المبدأ عليها لا يعني بالتالي إنكار حدوث المستقبلات غداً"[2].

ولكن كيف نحكم على قضايا المستقبل المفترض بأنها يمكن أن تحدث ولا يمكن أن تحدث؟

"وفقاً لأرسطو يتعلق الأمر في الحكم على المستقبل بالممكن، الذي يمكن أن يوجد أو ألا يوجد، لذلك فالحكمان الواردان فيما سبق متكافئان، وأرسطو قد وصل إلى هذا التصور للأحكام المتعلقة بالمستقبل انطلاقاً من تصور يتعلق بالحقيقة التي تُعتبر أنها مطابقة للواقع، وعليه فمن الممكن إقامة هذه المطابقة بالنسبة إلى الحاضر وإلى

1- أرسطو، 1980م- **منطق أرسطو**. ط1، تحقيق عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، دار القلم، بيروت، ص109.

2- **أفلاديوس** هالة صبحي، 2010- **الاستدلال في منطق الجهة بين منطق ثنائي القيم ومنطق متعدد القيم**. كلية التربية، جامعة عين شمس، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه بالفلسفة، ص21.

الماضي، ولكن ليس إلى المستقبل الذي لا يمكن تسميته واقعاً مادام لم يوجد بعد"[1].

ولذلك نجده في كتاب العبارة يقول: "لا يمكن في الشيء الممكن–الذي هو غير موجود الآن ويقال فيه أنه سيوجد–ألا يوجد.... فالمتقابلات التي تقتسم الصدق والكذب في جميع المواد تقتسمها على التحصيل في الأمور المستقبلية، أو لا تقتسمها بأن يصدقان معاً أو يكذبان معاً، وهو ظاهراً أنه يلزم شناعات كثيرة لرفعنا طبيعة الممكن وإنزالنا أن الأمور المستقبلية كلها ضرورية"[2].

وتتضح الفكرة بشكل أوسع من خلال مربع التقابل وهو على النحو التالي:[3]

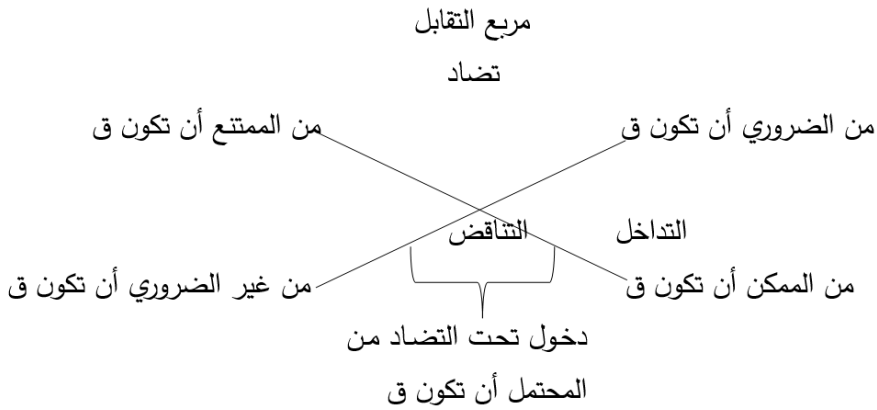

لا بدَّ من الإشارة إلى أن أرسطو اعتمد في القضايا المستقبلية على قيد زماني، من خلال اعتماده على الضرورة الشرطية في القضايا الافتراضية، وقد ميز أرسطو بين الضرورة البسيطة والضرورة الشرطية، والقضايا المتعلقة بالحوادث المستقبلية، يسميها أرسطو بالضرورة الافتراضية، وهي لا تختلف عن الضرورة الشرطية، وتشتمل دائماً على قيد زماني.[4]

1- **علي أبو خليل** السيد أحمد السعيد، **نظرية الموجهات الزمنية في المنطق العربي وتقييمها في دراسات نيقولا ريشر**. ص38–39.

2- **ابن رشد**، 1981م- **تلخيص كتاب العبارة**. مركز البحوث الأمريكي بمصر، ج3، ص79–80.

3- انظر: **أقلاديوس** هالة صبحي، **الاستدلال في منطق الجهة بين منطق ثنائي القيم ومنطق متعدد القيم**. ص22.

4- **لوكاشيفتش** يان، 1961م- **نظرية القياس الأرسطية من وجهة نظر المنطق الصوري الحديث**. ترجمة عيد الحميد صبره، دار المعارف، الإسكندرية، ص214.

الضرورة الشرطية تعني: "الضرورة المتحققة في العالم، حيث يخضع أرسطو من خلالها المادة للعقل، والآلية للغاية، ويحطم النطاق الضروري الذي أقامه قدماء الفلاسفة حول العالم، ويفتح مجالاً للإمكان بنوعية الاتفاق والحرية"[1]. أما الضرورة البسيطة هي "اللفظ الدال على أن الشيء موجود أو غير موجود على قسمة الأزمان"[2].

وبحسب رأي يان لوكاشيفتش فإنه "إذا أدرجنا القيد الزماني في مضمون القضية كان باستطاعتنا أن نستبدل بأداة الزمن (حين) أداة الشرط (إذا)، فمثلاً بدلاً من أن نهمل النص على الزمن قائلين واجب أن توجد معركة بحرية حين توجد، نستطيع أن نقول: واجب أن توجد معركة بحرية إذا وجدت غداً، ولأننا نعلم أن للضرورة الافتراضية علاقة ضرورية بين القضايا، فلنا أن نفسر القضية اللزومية الأخيرة بحيث تكافئ القضية الأتية: بالضرورة إذا وجدت معركة بحرية غداً، فإنها توجد غداً"[3].

ويرفض يان لوكاشيفتش دعوى من يقول :إن الحوادث المستقبلية واجب بالضرورة عند أرسطو فيقول: "في مناقشة مشهورة عن الحوادث الممكنة المستقبلية يحاول أرسطو الدفاع عن وجهة النظر المعارضة للمذهب الحتمي، وهو يضع الأشياء التي لا توجد بالفعل على الدوام، فهي تحتمل الوجود أو عدم الوجود على السواء، مثال ذلك: هذا الرداء ربما يتمزق قطعاً وأيضاً ربما أن لا يتمزق....وهو يقول: إن القضيتين المتناقضتين إن قيلتا في شيء من هذا القبيل فيجب أن تكون واحدة منها صادقة والأخرى كاذبة"[4]. وهذا يعني حسب لوكاشيفتش أن أرسطو يستخدم مبدأ ثلاثي القيم في القضايا المستقبلية، وبحسب أرسطو فإن الشيء الممكن الوجود لا يمكن تحديد صدقه من كذبه حتى يصبح موجوداً بالفعل، ومن هنا نجد اعتماد أرسطو على

1- **كرم** يوسف، 2016م- **تاريخ الفلسفة اليونانية**. تحقيق هلا آمون، دار القلم، بيروت، ص162.

2- **أرسطو، منطق أرسطو**. تحقيق عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، دار القلم، بيروت، ج1، ص104.

3- **لوكاشيفتش** يان، **نظرية القياس الأرسطية من وجهة نظر المنطق الصوري الحديث**. ص214.

4- المرجع السابق ص218.

قيمة صدق ثالثة محايدة هي التي تقر باحتمال صدق القضية واحتمال كذبها.

ويرى لوكاشيفتش أن "هذه الحجج....تحتوي على فكرة هامة على قدر كثير من الخصوبة، فلنأخذ مثال المعركة البحرية، ولنفترض أن شيئاً لم يتعين اليوم بخصوص هذه المعركة....كما لا يوجد شيء من شأنه أن يكون علة في عدم حدوثها، ومن ثم فإذا كان الصدق (الحق) قائماً في تطابق الفكر والواقع، فالقضية (ستحدث معركة بحرية غداً) ليست اليوم صادقة ولا كاذبة بعد، ولكن هذا يؤدي إلى النتيجة القائلة بأنه ليس بواجب ولا ممتنع اليوم أن تحدث معركة بحرية في الغد، وبعبارة أخرى ينتج أن القضيتين (يحتمل ان تحدث معركة بحرية غداً) و(يحتمل أن لا تحدث) صادقتين اليوم معاً، وأن هذا الحادث المستقبل ممكن، وإذا وجد هذا النوع من الحوادث كذب المذهب الحتمي"[1].

وهذا يعني أن القضية المستقبلية عند أرسطو –كما يرى لوكاشيفتش– غير حتمية، بل محتملة ما دام لم تحدث بعد.

ويرى لوكاشيفتش أن الذي يأخذ بمذهب الحتمية بما يخص أحداث المستقبل " لا يعالج أحداث المستقبل على نحو مختلف عن أحداث الماضي إذ إن كل شيء يحدث وأصبح صادقاً في بعض أحداث المستقبل، ولا تختلف عن أحداث الماضي سوى أنها لم تحدث بعد، وأن أقوى حجة للدفاع عن هذه النظرية قائمة على قانون العلية القائل بأن لكل حادث علة قائمة في حادث سابق، وإذا أصبح ذلك فيبدو من البيّن أن الحوادث المستقبلية لها علل موجودة في اللحظة الراهنة وكانت موجودة في الأزل، وجميعا محتوم قبلاً، ولكن قانون العلية إذا فهمناه في تمام عمومه فلا يجب أن نعتبره إلا فرضاً....فلنا أن نفترض أن تكون لكل حادثة علة ولا يحدث شيء بالمصادفة غير أن سلسلة العلل المنتجة للحادث المستقبلي وإن كانت لا متناهية فإنها

1– **لوكاشيفتش** يان، **نظرية القياس الأرسطية من وجهة نظر المنطق الصوري الحديث**. ص218–219–289.

لا تصل إلى اللحظة الراهنة"[1]. وقد قادت تحليلات لوكاشيفتش للقضايا المستقبلية الممكنة عند أرسطو إلى درجة أن عده بعض الباحثين أنه استمد من نسقه الثلاثي القيم أو أنها كانت دافعاً موجهاً لتطوير النسق الثلاثي القيم[2]. وعلى هذا الأساس يمكن القول أنَّ" نظرية الأحداث المستقبلية أو مشكلة المستقبلات الممكنة مشروع لمنطق ثلاثي التكافؤ، يقول بإمكان وجود ثالث بين صحة المقدمة وغلطها"[3].

ويؤكد ريتشارد تيلور أيضاً موقف لوكاشفيتش بقوله: "إنَّ أرسطو كما فهمته يؤكد بالأدلة أن كل قضية إما أن تكون صادقة أو كاذبة، مع استثناء وحيد لفئة من القضايا مقصورة على المستقبل، أي تلك القضايا التي تؤكد الحدوث أو عدم الحدوث لبعض المستقبلات الممكنة"[4].

إذاً هناك فئة من القضايا المستقبلية التي لا يوجد ما يؤكد حدوثها أو عدم حدوثها، وهذه الفئة هي التي تخضع لمبدأ الاحتمال. وقد أشار نيقولا ريشر إلى رأي بيتر ابيلارد الذي أقر بأنه "لا تكون أي فرضية عن شيء محتمل حدوثه في المستقبل صحيحة بشكل حتمي في نفس الوقت، ولكن هذا لا يعني أن هذه الفرضية لا يمكن أن تكون صحيحة أو خاطئة، فعلى العكس فإن أي من هذه الفرضيات يكون صحيح إذا كان انتاجها صحيح كما يتضح مستقبلاً على الرغم من أن هذا الناتج قد لا يكون معروفاً لنا بعد، ما أراد أرسطو توضيحه في كتاب العبارة هو أن الفرضية تكون ضرورية عندما تكون صحيحة، ولا تكون الفرضيات دوماً صحيحة بالضرورة"[5].

ويعبر أدجهيل عن هذه الفكرة بقوله: "يجب على القضايا التي تشير إلى

1- **علي أبو خليل** السعيد أحمد السعيد، **نظرية الموجهات الزمنية في المنطق العربي وتقييمها في دراسات نيقولا ريشر**. ص42.

2- انظر: المرجع السابق ص44.

3- **بلانشي** روبير، **المنطق وتاريخه من أرسطو حتى رسل**. ترجمة خليل أحمد خليل، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ص59.

4- **ريشر** نيقولا، 1992م- **دراسات في تاريخ المنطق العربي**. ترجمة إسماعيل عبد العزيز، مراجعة وتقديم محمد مهران، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص124.

5- **علي أبو خليل** السعيد أحمد السعيد، **نظرية الموجهات الزمنية في المنطق العربي وتقييمها في دراسات نيقولا ريشر**. ص43.

الـزمن الحاضـر أو الماضـي أن تكـون إمـا صـادقة أو كاذبـة، وكـذلك أيضـاً بالنسـبة للقضايا التي تشير إلـى المستقبل إذ يجب أن تكون أيضاً إما صادقة أو كاذبة، ولكن دون تحديد أي الأمرين يجب أن يكون صادقاً وأي الأمرين كاذباً"[1]. وهذا ما يوضح أيضاً أن هناك قيمة صدق ثالثة محايدة وهي التي تحدد الصدق والكذب في القضية.

والخلاصة أن جميع الدراسات أكدت أن أرسطو لم يقر بمبدأ ثنائي القيم بما يخص المستقبلات الممكنة، ولكن بعضهم قال أن بعض المستقبلات الممكنة تكون إما صادقة أو كاذبة، ولكن دون تحديد أيهما الصادق وأيهما الكاذب، وهناك فئة من المستقبلات الممكنة تقف في الوسط بين الصدق والكذب، أي أنَّ لها قيمة ثالثة.

ثانياً– المستقبلات الممكنة عند ديدور كرونس[2]:

يؤكد ديدور كرونس على البعد الزماني للممكن المستقبلي، فهو يعرف الممكن بأنه: "ما يكون أو سوف يكون صادقاً"[3]. يدل هذا التعريف أن الممكن المستقبل سيحدث، وهذا الحدوث مطابق للواقع ولا يخرج عنه، ولذلك فالممكن عند ديدور هو "ما يوجد وجوداً واقعياً أو ما سيكون واقعياً، ولكن الممكن الذي لم يحدث في الواقع لا وجود له، وإذا كان هناك إمكانان متضادان، وصار أحدهما واقعياً، فسيصبح الإمكان الآخر حينئذٍ ممتنعاً، ونتيجةً لذلك سيصير الممكن في هذه الحالة ممتنعاً وهو خلف محال"[4]. إذن ما يحدد صدق الممكن عند ديدور هو حدوثه وتحققه في الواقع، فالماضي هو معيار الصدق أو الكذب فما يتحقق يصدق لأنه يطابق الواقع الذي حدث، وما لم يتحقق كاذب لأنه ليس مطابق للواقع الماضي ولا وجود له، فهو ممتنع عن الحدوث، وهنا يوجد تناقض عند ديدور يتمثل بالتساؤل التالي: كيف يكون الممكن ممتنعاً؟

1– **ريشر** نيقولا، **دراسات في تاريخ المنطق العربي**. ص132.

2– ولد ديدور كرونس عام 350 ق.م وتوفي عام 207 ق.م. انظر: **عبد العزيز** إسماعيل، **نظرية الموجهات الزمنية (دراسة تحليلية في منطق الجهة)**. كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص48.

3– **علي أبو خليل** السعيد أحمد السعيد، **نظرية الموجهات الزمنية في المنطق العربي وتقييمها في دراسات نيقولا ريشر**. ص49.

4- المرجع السابق الصفحة نفسها.

يمكننا حل هذا الالتباس من خلال توضيحنا لطبيعة اللزوم المنطقي في القضية الشرطية عند ديدور على النحو التالي: "تكون القضية الشرطية صادقة عندما لا يمكنها أن تسمح في الحاضر أو في المستقبل أن تبدأ بصدق وتنتهي بكذب"[1]. وبناءً على ذلك يتوجب على القضية الشرطية في القضايا المستقبلية أن تبدأ بصدق وتنتهي بصدق، أي تبدأ بصدق كفكرة وتنتهي بصدق كتحقيق واقعي وهذا يعني أن القضية الشرطية عند ديدور صادقة إذا حققت الشرطين التاليين:

1- "ليس من الممكن أن يكون مقدمها صادقاً وتاليها كاذباً.

2- إنه لم يكن من الممكن أبداً أن يكون مقدمها صادقاً وتاليها كاذباً"[2].

وهذا يعني عدم إمكانية تحول الكاذب إلى صادق لأن الكاذب ممتنع الحدوث، وأيضاً عدم تحول القضية الصادقة التي حققت الشرطين السابقين إلى كاذبة، فالصادق صادق على الدوام والكاذب كاذب على الدوام.

"التصور الديودوري للقضية الشرطية الصادقة يطابق بين معنى الضرورة ومعنى الإمكان، وهذا ما يتناقض مع إمكانية تحول القضية الشرطية الصادقة إلى قضية كاذبة، فالقضية إما أن تكون صادقة تحقق الشرطين السابقين، وما يجعلها قضية ضرورية ليس بإمكانها التحول، وإما أن تكون كاذبة، وهي أيضاً لا تستطيع التحول إلى صدق، لأن ديودور يعرف الممتنع بأنه ما يكون باطلاً ولن يكون صادقاً"[3].

يمكننا أن نلاحظ الاختلاف الكبير بين مفهوم أرسطو للممكن المستقبلي ومفهوم ديدور له، ذلك أن مفهوم أرسطو للممكن، واحتمال وجود الشي أو عدم وجوده، يحمل معناً ضعيفاً لذلك أنكر ديدور على أرسطو رأيه في الإمكان الحقيقي "لأن ما يجري في الطبيعية يجري وفق نظام لا يتغير، وأننا قادرون على التنبؤ

1- **جزر** هنى محمد، 2014م- **مفهوم الممكن عن ديدورس الميغاري بين دلاته المنطقية وأبعاده الانطولوجية**. مجلة جامعة دمشق، المجلد 30، العدد1+2، ص565-566.

2- **جزر** هنى محمد، **مفهوم الممكن عن ديدورس الميغاري بين دلاته المنطقية وأبعاده الانطولوجية**. ص566.

3- المرجع السابق ص566-567.

بالمستقبل والممكن، وقد جاءت تعريفات ديدور على النحو التالي:

1- الممكن: ما يكون صادقاً، أو سيكون صادقاً.

2- الممتنع: ما يكون باطلاً، ولن يكون صادقاً.

3- الضروري: ما يكون صادقاً ولن يكون باطلاً.

4- الغير ضروري: ما هو باطل أو سوف يكون باطل"[1].

"ويمكننا أن نمثل الحركة المفترضة للقضية ضمن سياقها الزمني على النحو التالي:

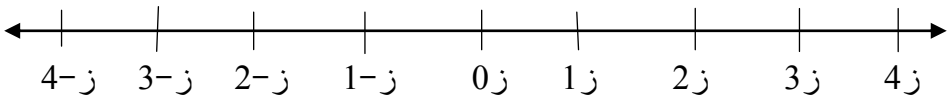

إذ تمثل الحظة (ز0) الزمن الحاضر، والحظة (ز1) زمن المستقبل، والحظة (ز-1) زمن الماضي"[2].

هنا نجد النظرة الحتمية للحوادث عند ديدور، لأن صدق القضية في الماضي هو صدقها في المستقبل، وكذبها في الماضي هو استحالتها في المستقبل، واستحالة الممتنع أيضاً لعدم صدقه.

وبناءً على ذلك تأتي الحجة الكبرى عند ديدور "بناءً على ثلاث قضايا يمكن ألا تكون كلها صادقة وهي على النحو التالي:

1- كل ما كان صادقاً في الماضي فهو ضروري.

2- الممتنع لا يلزم عن الممكن.

3- الممكن هو ما لا يكون، ولا سوف يكون صادقاً"[3].

القضية الأولى تنص على أن الماضي ثابت لا يتغير، وكل قضية صادقة في الماضي فهي ضرورية الصدق في الحاضر، وكل قضية كاذبة في الماضي فهي

1- **جزر** هنى محمد، 2007م- **منطق القضايا عند ابن سينا (أصوله اليونانية ودوره في تطور المنطق العربي)**. بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة، بإشراف سهام محمود النويهي، جامعة عين شمس، ص141.

2- **جزر** هنى محمد، مفهوم الممكن عند ديودورس الميغاري بين دلالته المنطقية وأبعاده الانطولوجية، ص555-556.

3- **عبد العزيز** إسماعيل، **نظرية الموجهات المنطقية**. ص51.

مستحيلة في المستقبل، أما القضية الثانية (الممتنع لا يلزم عن الممكن)، فهي تبين أنه إن كانت القضية ممكنة لا يمكن أن تصبح ممتنعة، والعكس صحيح أي كل قضية ممتنعة لا يمكن أن تصبح ممكنة، ولا الممكن أن تصبح ممتنعة، أما القضية الثالثة فهي تنص على أن نفيها في الحاضر يكون صادقاً، بمجرد أن يصبح الحاضر ماضياً، وتصبح القضية نفسها مستحيلة لأن نفيها ضروري.[1]

وبناءً على ذلك نجد أن هدف ديدور من هذه القضايا هو إثبات القضيتين الأولى والثانية (كل ما كان صادقاً في الماضي فهو ضروري)، ويتضح هذا الإثبات بالمثال التالي: الحديد يتمدد بالحرارة، هذه القضية خاضعة للتجربة في الماضي، فهي صادقة في المستقبل، وإثبات القضية الثانية أيضاً (كل المعادن تتمدد بالحرارة) صادقة ولا يمكن أن تكون كاذبة، وأخيراً نفي القضية الثالثة وهي قضية مستحيلة التحقق، مثال: الحجر يتحول إلى نبات، قضية كاذبة في الماضي والحاضر والمستقبل ولا يمكن أن تكون صادقة بأي شكلٍ كان.

ولما كانت القضايا التي لم تتحقق في الماضي ولا الحاضر مستحيلة في المستقبل وكل قضية حدثت بالفعل صادقة بالضرورة، "ينتج عن هذا أن الممكن والصادق والضروري يتشابكون مع بعضهم، كما يتشابك غير الضروري وغير الصادق والمستحيل، ولذا لا يمكن أن يحدث تغير في قيم الحقيقة، ولكن تعريفات ديدور للجهة مبنية على افتراض أن قيم الحقيقة تتغير، مما ينتج عن هذه القضية الأولى والحجة عموماً خلط في مفاهيم الجهة عند ديدور، وإثبات لمفهوم الضرورة وعدم التغير في قيم الحقيقة، وتأكيداً للفلسفة الأيلية القائمة على الثبات"[2].

" ويكون مربع التقابل عند ديدور على النحو التالي:

1- انظر: **جزر** هنى محمد، **مفهوم الممكن عن ديدورس الميغاري بين دلاته المنطقية وأبعاده الانطولوجية**. ص557-558-559.

2- **علي أبو خليل** السعيد أحمد السعيد، **نظرية الموجهات الزمنية في المنطق العربي وتقييمها في دراسات نيقولا ريشر**. ص51.

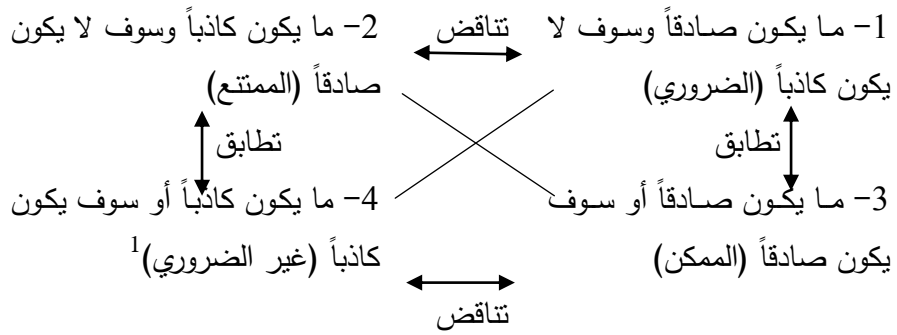

"ويشير نيقولا ريشر إلى أن الضروري والممكن وجهان لعملة واحدة، عند ديودور وذلك لأنه قام بتأكيد الوسط الممتنع بالنسبة للمستقبلات الممكنة، ولم يترك إمكانية الصدق والكذب قائمة في الممكنتين على السواء، وهذا ما جعل الممكن عنده يختلف عن التصور الأرسطي الذي يؤكد على عدم القدرة على التنبؤ في المستقبل....وهو بذلك يكون قد أعطى حجة جديدة للرواقيين بخصوص دفاعهم عن الجبرية، وذلك عندما قال في تصوره للممكنات المستقبلية أن كل قضية إما أن تكون صادقة أو كاذبة، إذاً فالقضية الصادقة في زمن المستقبل تقرر واقعة لا بد منها، أما القضية الكاذبة فتقرر المستحيل، أما بالنسبة للحالات التي وقعت في الماضي، فإنه من السهل أنْ يُرى أنَّ قيم صدقها لا يمكن أن تتغير إلى نقيضها"[2].

ثالثاً- المستقبلات الممكنة عند فيلون الميغاري:

اعتمد فيلون على الظروف الخارجية الظاهرة، وعلى الطبيعة الداخلية للأشياء، لتحديد إمكان حدوثها، لأن الظروف الخارجية هي التي تحدد صدق القضية، أو كذبها، بناءً على طبيعتها الداخلية.

"فالقضية عند فيلون تكون ممكنة (إذا كانت في طبيعتها الداخلية قابلة للصدق)، ومن ثم فإن القضية (اليوم سأقرأ قصة الأيام الثانية)، تكون ممكنة طبقاً

1- انظر: **أقلاديوس** هالة صبحي، **الاستدلال في منطق الجهة بين منطق ثنائي القيم ومنطق متعدد القيم.** ص69.

2- **علي أبو خليل** السعيد أحمد السعيد، **نظرية الجهات الزمنية في المنطق العربي وتقييمها في دراسات نيقولا ريشر**. ص53.

لمعيار فيلون طالما أنه يمكن أن يتحقق صدقها إذا لم يحدث ما يمنع حدوثها، ويعرف الضروري عند فيلون بأنه: (ما يكون صادقاً لأن طبيعته الأولية غير قابلة للتكذيب)، أما غير الضروري فإنه ذلك الذي يكون في طبيعته قابلاً للتكذيب ومن ثم فإن الممتنع هو (ما لا يكون قابلاً للصدق بناءً على طبيعته)"[1]. يتضح من تعريف فيلون للإمكان أنه نابع من لزوم مادي، مبني على فهم طبيعة الأشياء المادية، التي لا تتغير، وهذا يعني أن صدق القضية في الماضي، سيلزم عنه صدقها في المستقبل، وامتناع صدقها في الماضي هو الذي سيحدد امتناع صدقها في المستقبل.

وصاغ فيلون قوائم صدق جديدة، بناءً على فهمه الجديد للقضية الشرطية المتصلة، وذلك على النحو التالي:

1- "تصدق الشرطية إذا بدأت بصدق وانتهت بصدق. مثال: إذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجود.

2- تكون صادقة إذا بدأت بكذب وانتهت بكذب. مثال: إذا كانت الأرض تطير فلها أجنحة.

3- تكون الشرطية صادقة إذا بدأت بكذب وانتهت بصدق. مثال: إذا كانت الأرض تطير فهي موجودة. وهنا يخالف أستاذه ديدور فعند الآخر لا يمكن أن تبدأ القضية بكذب وتنتهي بصدق.

4- تكذب الشرطية فقط حين تبدأ بصدق وتنتهي بكذب. مثال: إذا كان النهار كان الليل"[2]. إذاً تصدق القضية في ثلاث حالات وتكذب في حالة واحدة وهي عندما تبدأ بصدق وتنتهي بكذب، أي في حالة صدق المقدم وكذب التالي.

1- **علي أبو خليل** السعيد أحمد السعيد، **نظرية الجهات الزمنية في المنطق العربي وتقييمها في دراسات نيقولا ريشر** ص58.

2- **عبد العزيز** إسماعيل، **نظرية الموجهات المنطقية**. ص54.

رابعاً– المستقبلات الممكنة عند كريسيبوس[1]:

لم تتخل المدرسة الرواقية عن قانون الثالث المرفوع أو حذف الوسط، مستندين في نظرتهم للمستقبل الممكن إلى نظرة حتمية لا دور للصدفة فيها "فقد اعتقد الرواقيون أنه من الممكن التنبؤ بالمستقبل، لأن نظام الطبيعة يدل على أنها ليست وليدة الاتفاق، بل إن كل شيء فيها محكوم بقانون ضروري أو قدر، وليس فيه مجال للاتفاق والصدفة"[2].

من أعلام المدرسة الرواقية كريسيبوس الذي لم يطلع أجد على آراءه إلا من خلال ديوجين وبوئثيوس[3]. ويعرف ديوجين الممكن عن كريسيبوس بأنه: "ما يسمح بالوجود الصادق، بشرط ألا تمنعه الأحوال الخارجية من ذلك الوجود الصادق، مثال: سقراط حي، أما الممتنع فهو ما لا يسمح بالوجود الصادق، مثل الأرض تطير أي تحلق، والضروري هو ما يكون صادقاً ولا يسمح بالوجود الكاذب أو ما يكون ممتنعاً عن الوجود الكاذب بواسطة الأحوال الخارجية، مثال (الفضيلة مفيدة)، أما غير الضروري فهو ما يكون صادقاً وربما يكون كاذباً إذا كانت الأحوال الخارجية لم تمنعه مثال (فيلون ماشياً)"[4]. نلاحظ من تعريف كريسيبوس للممكن أن هناك تشابه بينه وبين فيلون، إلا أنهما يختلفان في أن فيلون يعتمد على الظروف الخارجية والداخلية في صدق الممكن أو كذبه، نجد أن كريسسيبوس يؤكد على أن الممكن يكون صادقاً

1- يعد كريسيبوس من الفلاسفة الإغريق، ولد عام 280 ق م وتوفي عام 209 ق م تقريباً، يقال أنه ألف 750 بحثاً ولم يبق منها غير مقتطفات، وذكر الكتاب الأقدمون أن أسلوبه كان فظاً وجافاً إلى أقصى حد، بينما مناقشاته كانت واضحة وجلية ولا تنقصها الموضوعية، للمزيد انظر: **كرم** يوسف، **تاريخ الفلسفة اليونانية**. ص298–299.

2– **ريشر** نيقولا، **دراسات في تاريخ المنطق العربي**. ص126.

3– يعتبر ديوجين من الفلاسفة اليونانيين في المدرسة الرواقية، ولد عام 240 ق م وتوفي عام 150 ق م، كما أنه يعد أحد تلاميذ كريسيبوس، أما بوئثيوس فقد ولد في القرن الأول ق.م، واقترح دراسة كتابات المعلم الأول أرسطو بدءاً من طبيعياته لا من منطقياته، للمزيد انظر: **طرابيشي** جورج ، 2006م– **معجم الفلاسفة**. ط3، دار الطليعة، بيروت، ص217–308–309.

4– **أقلاديوس** هالة صبحي، **الاستدلال في منطق الجهة بين منطق ثنائي القيم ومنطق متعدد القيم**. ص66–67.

عنده إن لم تمنعه الظروف الخارجية فقط عن هذا الصدق.

أما بوئثيوس فقد قدم ثلاثة تعريفات للممكن عند كريسيبوس وهي: "إن الممكن ما يقبل إقرار الصدق من غير أي عائق حتى لو كان خارجياً، بينما الممتنع هو ما لا يسمح على الإطلاق بأي صدق طالما أن الأشياء الأخرى تمنعه من ذلك، أما الضروري فهو ما يكون صادقاً ولا يسمح بأي شكل من الأشكال إقرار الكذب "[1].

وبناءً على ما ورد سابقاً يمكن تقسيم قضايا الجهة عند كريسيبوس على النحو التالي:

1- الممكن هو ما يسمح بالصدق أو ما يكون رغم السماح له بالصدق غير ممتنع بفعل الظروف الخارجية عن الوجود الصادق.

2- الممتنع هو ما لا يسمح بالصدق أو ما يكون رغم السماح له بالصدق ممتنعاً بفعل الظروف الخارجية عن الوجود الصادق.

3- الضروري هو ما يكون صادقاً ولا يسمح بالكذب أو ما يكون رغم السمح بالكذب ممتنعاً بفعل الظروف الخارجية عن الوجود الصادق.

4- غير الضروري هو ما يسمح بالكذب أو ما يكون على الرغم من السماح بالكذب غير ممتنع بفعل الظروف الخارجية عن الوجود الكاذب"[2].

نلاحظ أن جميع قضايا الجهة عند كريسيبوس مرتبطة بالعوامل الخارجية التي تحدد صدق وكذب القضية، فالممكن يكون صادقاً إن لم تمنعه الظروف الخارجية عن الصدق، والممتنع كاذب بفعل الظروف الخارجية، وكذلك الحال بالنسبة للضروري والغير ضروري.

"ثمة تمييزاً عند كريسيبوس بين الضروري المطلق والضروري النسبي....حيث ينسب إليه شيشرون مقابلة بين الوقائع البسيطة والوقائع المركبة، فثمة وقائع بسيطة، مثال ذلك (سقراط سوف يموت بيوم بعينه) فهي وقائع مقدرة بشكل مستقل عن الوقائع الأخرى، بينما الوقائع الأخرى مثل (أوديب سيكون ولداً للايوس) فهي مقدرة في ارتباطها بوقائع أخرى مصاحبة لها، كاتصال لايوس بزوجته جوكاستا،

1- **أقلاديوس** هالة صبحي، **الاستدلال في منطق الجهة بين منطق ثنائي القيم ومنطق متعدد القيم**، ص67.

2-**مرجع سابق**. ص68.

ومن ثم يتضح أنه إذا كان من الصدق القوي أن أوديب سيكون ولداً للايوس، إلا أن ذلك يصبح كاذباً ما لم تتوافر الظروف الخارجية"[1]. وبناءً على التحليلات السابقة نجد أن اتفاق كريسيبوس مع ديودور في أن الضروري والممكن وجهان لعملة واحدة، بينما أرسطو الذي يقر بأن الممكن والمحتمل لهما نفس المعنى.

الخاتمة:

لقد وضع أرسطو للقضايا المستقبلية المفترضة أربعة احتمالات، وهي التي تحدد صدق القضايا المستقبلية من كذبها، وقد أخذ أرسطو بالاحتمال الرابع الذي يقر بأنه تكون إحدى القضيتين المتناقضتين صادقة والأخرى كاذبة دون تحديد، هنا نجد أن الرواقية قد أخذو بالاحتمال الثالث الذي يقر بأنه تكون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة على وجه التحديد، لأن جميع القضايا عندهم مرتبطة بقانوني عدم التناقض، وقانون الثالث المرفوع.

ذلك أنَّ "الرواقيون والميغاريون لم يتخلوا مطلقاً عن هذين القانونين في الممكنات المستقبلية، ذلك لأنهم رأوا أن القضايا التي حدثت في الماضي إذا كانت صادقة فهي ضرورية في المستقبل، لأنه لا يوجد لديهم اعتراف كبير بالتغير"[2]. "فالموضوعات الممكنة المستقبلية لا يمكنها أن تصدق معاً أو تكذب معاً، فإذا ما صدق إحدى الموضوعين، فإن الآخر كاذب بالضرورة، إلا أننا لا نستطيع أن نتصور الضرورة، وفي الواقع فإن هذا ما دفع الكثيرين من المناطقة القدماء إلى الاعتقاد أن أرسطو قد تخلى عن مبدأ ثنائي القيم وقانون الوسط الممتنع الذي يؤكد على ضرورة أحد النقيضين في القضايا المستقبلية"[3]. هنا نجد اختلاف الرواقيين عن أرسطو، فهم لم يتخلوا عن مبدأ ثنائي القيم في القضايا المستقبلية، والسبب في ذلك هو نظرتهم الحتمية لموضوعات الطبيعة، فإذا كانت القضية الماضية صادقة فهي ضرورية، في

1- **أفلاديوس** هالة صبحي، **الاستدلال في منطق الجهة بين منطق ثنائي القيم ومنطق متعدد القيم** ص66-67.

2- **جزر** هنى محمد، **منطق القضايا عند ابن سينا (أصوله اليونانية ودوره في تطور المنطق العربي)**. ص164.

3- انظر: المرجع السابق الصفحة نفسها.

حين نجد تخلي أرسطو عن قانون الوسط الممتنع في القضايا المستقبلية لسببين:
الأول–هو أن الضرورة عند أرسطو لا يمكن تصورها.
الثاني–هو اعتراف أرسطو بالتغير.[1]

قائمة المصادر والمراجع

1– **ابن رشد**، 1981م– **تلخيص كتاب العبارة**. مركز البحوث الأمريكي بمصر، ج3.

2– **أبو العزم** عبد الغني، 2013م– **المعجم الغني**. مفهرس حسب الحرف الأول للكلمة، فهرسة وتنسيق فواز زكارنة، (حرف الفاء).

3– **أرسطو**، 1980م– **منطق أرسطو**. ط1، تحقيق عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، دار القلم، بيروت.

4– **أقلاديوس** هالة صبحي، 2010– **الاستدلال في منطق الجهة بين منطق ثنائي القيم ومنطق متعدد القيم**. كلية التربية، جامعة عين شمس، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه بالفلسفة.

5– **بلانشي** روبير، **المنطق وتاريخه من أرسطو حتى رسل**. ترجمة خليل أحمد خليل، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.

6– **جزر** هنى محمد، 2007م– **منطق القضايا عند ابن سينا (أصوله اليونانية ودوره في تطور المنطق العربي)**. بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة، بإشراف سهام محمود النويهي، جامعة عين شمس.

7– **جزر** هنى محمد، 2014م– **مفهوم الممكن عن ديدورس الميغاري بين دلالته المنطقية وأبعاده الانطولوجية**. مجلة جامعة دمشق، المجلد 30، العدد1+2.

8– **ريشر** نيقولا، 1992م– **دراسات في تاريخ المنطق العربي**. ترجمة إسماعيل عبد العزيز، مراجعة وتقديم محمد مهران، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

9– **صليبا** جميل، 1982م– **المعجم الفلسفي**. بيروت، دار الكتاب اللبناني، ج2.

1– **جزر** هنى محمد، **منطق القضايا عند ابن سينا (أصوله اليونانية ودوره في تطور المنطق العربي)**،ص165.

10- **طرابيشي** جورج ، 2006م- **معجم الفلاسفة**. ط3، دار الطليعة، بيروت.

11- **عبد العزيز** إسماعيل، **نظرية الموجهات الزمنية (دراسة تحليلية في منطق الجهة)**. كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص48.

12- **علي أبو خليل** السيد أحمد السعيد، 2014- **نظرية الموجهات الزمنية في المنطق العربي وتقييمها في دراسات نيقولا ريشر**. دراسة تحليلية نقدية، كلية الآداب، جامعة المنصور، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفلسفة

13- **كرم** يوسف، 2016م- **تاريخ الفلسفة اليونانية**. تحقيق هلا آمون، دار القلم، بيروت.

14- **لوكاشيفتش** يان، 1961م- **نظرية القياس الأرسطية من وجهة نظر المنطق الصوري الحديث**. ترجمة عيد الحميد صبره، دار المعارف، الإسكندرية.